
الغذاء في العالم العربي، الواقع والتحديات

أ. الأخضر بن عمر (المركز الجامعي الوادي) - الجزائر

أ. رياض ريمي (المركز الجامعي الوادي) - الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على واقع الغذاء في العالم العربي الذي يزداد عجزه تفاقما عاما بعد عام بسبب فشل معظم السياسات الزراعية التي انتهجتها الدول العربية والظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها خلال العقود الماضية، اضافة الى استشراف أهم الآثار التي قد يتعرض لها القطاع الزراعي في الدول العربية من جراء تطبيق النظام الجديد للتجارة العالمية وانضمام الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة والتحديات التي تطرحها، واقتراح أهم السبل التي يمكن من خلال مواجهة تلك التحديات.

Abstract:

This study aims to identify the reality of food in the Arab world, which is exacerbated by its inability year after year because of the failure of most agricultural policies pursued by Arab countries and economic and political conditions experienced during the past decades, in addition to exploring the most important effects that may have exposed the agricultural sector in the States Arab by the application of the new system of world trade and the Arab countries to join has the World Trade Organization and challenges posed by, and to suggest ways in which the most important in the face of those challenges.

مقدمة:

تميزت نهاية القرن العشرين بانفتاح تجاري كبير، واتجاه نحو المزيد من إزالة الحواجز والعوائق التي تعيق حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف دول العالم، وقد أرسى دعائم هذا النظام وأسسها قيام المنظمة العالمية للتجارة كهيئة ومنظمة أوكلت إليها قيادة تحرير التجارة العالمية التي ورثتها عن اتفاقية الجات عام 1947، وتتمثل مهمتها الأساسية في الإشراف على تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية المتوصل إليها في ختام جولة الأوروغواي والتي من أبرزها وأهمها اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية التي تعتبر ذا حساسية كبيرة بالنسبة للدول النامية والعربية منها لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي.

وعلى الرغم من الإصلاحات والجهود التي بذلتها الدول العربية لزيادة الإنتاج الزراعي والغذائي إلا أنها لا تزال عاجزة عن تلبية الحاجيات الزراعية والغذائية من الإنتاج المحلي بالرغم من توفر الإمكانيات الزراعية الكبيرة في العديد منها، ويرجع ذلك إلى ضعف وهشاشة بنية القطاع الزراعي فيها، وتعرض الموارد الزراعية في غالبية الدول العربية إلى سوء الاستغلال وهجرة الأراضي الزراعية مما جعلها عرضة للهدر والضياع، وقد أدى كل ذلك إلى زيادة الفجوة الغذائية العربية، فقد ارتفعت قيمة الواردات الزراعية للدول العربية من حوالي 23.4 مليار دولار عام 1995 إلى حوالي 33 مليار دولار عام 2004، وهو ما أدى إلى وقوع عجز متفاقم ومتواصل للميزان التجاري لمعظم الدول العربية، وزيادة في تبعيتها الغذائية للخارج.

وتشير كل التوقعات إلى أن الدول العربية سوف تعاني كثيرا في مجال تأمين الغذاء لمواطنيها إذا لم تضع هذه المسألة ضمن أولويات استراتيجياتها

الاقتصادية، وإدراك أن الأسلوب الأمثل لمعالجة أزمة الغذاء في الدول العربية، ومواجهة تحديات تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية يكمن في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

سنحاول في هذه المقالة التعرض لواقع القطاع الزراعي في الدول العربية وأهم المشاكل التي يعاني منها، ثم استشراف أهم الآثار التي قد يتعرض لها بعد انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما هي السبل المتاحة أمامها لمواجهة سلبياتها.

أولاً: الإمكانيات الزراعية في الدول العربية.

1- الأراضي الزراعية واستخداماتها: تبلغ مساحة الدول العربية 1406,1 مليون هكتار، في حين تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة 198 مليون هكتار، تشكل حوالي 14,1% (01) من المساحة الجغرافية، ولا تشكل الأراضي الزراعية ذات الطاقة الإنتاجية المستغلة إلا نسبة ضئيلة من إجمالي مساحة الدول العربية، إذ تقدر بنحو 69,6 مليون هكتار (5% من المساحة الإجمالية) عام 2004 (02)، بعدما قدرت بحوالي 67 مليون هكتار عام 1999، وتعكس هذه الزيادة اتجاه السياسات الزراعية في معظم الدول العربية نحو التوسع الأفقي واستغلال المساحات المتاحة الصالحة للزراعة (03).

وتحتل الأراضي الزراعية التي تزرع بالمحاصيل الموسمية حوالي 88,64% من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة بمساحة تقدر بحوالي 61,7 مليون هكتار، أما الأراضي الزراعية المستغلة لزراعة المحاصيل المستديمة فقد قدرت مساحتها بحوالي 7,9 مليون هكتار، أما مساحة الأراضي الزراعية المتروكة (البور) فقد بلغت حوالي 18.5 مليون هكتار عام 2004، وتتركز المساحات المزروعة بصورة أساسية في دلتا وادي النيل بمصر والسودان،

السهول الساحلية لتونس والجزائر والمغرب، نهري دجلة والفرات بالعراق وسوريا، لبنان وفلسطين، اليمن وجنوب الجزيرة العربية.

أما على مستوى الأقطار العربية فهناك تفاوت شاسع في توزيع الأراضي الزراعية بين مختلف الدول العربية، إذ تستحوذ ثمان دول عربية على حوالي 61,4 مليون هكتار عام 2003 بنسبة 88,8% من مجموع الأراضي الزراعية هي تونس بنسبة 7,3%، الجزائر 12,1%، السعودية 7,2%، السودان 25,75%، سوريا 7,8%، العراق 9,9%، مصر 4,9%، المغرب 13,5%، أما باقي الدول العربية فتستحوذ على نسبة 11,2% من مجموع الأراضي الزراعية العربية.

ومن أهم أسباب اتساع الفجوة بين الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة فعلا، نجد عدم كفاية المياه وغياب وسائل الري الحديثة وانتشار الملوحة والتعرية والتصحر، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات ازدياد المساحات المزروعة.

2- الثروة الغابية والمراعي: تقدر مساحة الغابات والمناطق الحراجية في الدول العربية بحوالي 87.7 مليون هكتار في عام 2004 تمثل حوالي 22% من إجمالي مساحة الغابات والإحراج في العالم، يتركز حوالي 95% منها في 6 دول عربية، هي السودان بنسبة 50% والمغرب والصومال وموريتانيا واليمن وتتوفر في الجزائر حوالي 3.9 مليون هكتار من الغابات (04)، وتختلف هذه الغابات من حيث كثافتها ودرجة نضجها وإنتاجيتها ونبتها الطبيعي اختلافاً واسعاً، وتتعرض الغابات في الدول العربية لكثير من التعديات والانتهاكات كالإزالة والاستغلال التجاري الجائر والتحطيب والحرق والجفاف، وكانت محصلة هذه العوامل انحسار مساحة الغابات في بعض الدول، مثل السودان وموريتانيا،

وتدهور خصائصها من حيث النوعية والإنتاجية والكثافة والتوازن البيئي في مناطق أخرى.

أما مساحة المراعي فقد بلغت حوالي 552 مليون هكتار (05) أي نسبة 39,2% من المساحة الإجمالية للدول العربية عام 2004 تشكل نسبة 9% من مراعي العالم (06)، يقع القسم الأكبر منها في المناطق الجافة وشبه الجافة ومعظمها في حالة ضعيفة ومتردية، إذ يعتبر حوالي 10% من إجمالي المراعي في الدول العربية في حالة ممتازة، وحوالي 20% في حالة جيدة، أما المساحة المتبقية والبالغة 70% فهي مراعي متردية.

3- الموارد المائية: تقع الدول العربية في منطقة من مناطق العالم ندره للمياه، والتي لا تفي بمتطلبات المنطقة العربية من المياه (07)، وإذا كانت مساحة الوطن العربي تمثل 10,2% من مساحة العالم فإن موارده المائية لا تمثل سوى 1% من الموارد المائية المتجددة العالمية (08)، إذ تقدر الموارد المائية العربية السطحية والجوفية بحوالي 338 مليار م³، لا يتجاوز المستغل منها 51% أي 173 مليار م³، أما الباقي فهو معرض للهدر والضياع فضلا عن ضعف وتدني الجزء المستغل منها.

وتتوزع هذه الموارد إلى المياه السطحية المتجددة بحوالي 296 مليار م³ في السنة (09) تشكل الأمطار السنوية أهم مصادرها، ولا يستغل منها إلا حوالي 50% أما الباقي فهو عرضة للهدر والضياع، أما المياه الجوفية فيقدر مخزونها بحوالي 7734 مليار م³ كما يقدر حجم التغذية السنوية منها بحوالي 42 مليار م³ ويتعرض هذا المخزون لاستنزاف جائر في بعض الدول العربية نظراً لإقامة مشاريع التوسع الزراعي الأفقي أو لاستخدامها لأغراض الشرب، حيث يتم السحب العشوائي المفرط للمياه بمعدلات تتجاوز معدلات تجديدها، مما ينجم عنه

انخفاض في مستوى المياه وتدهور نوعيتها وزيادة الملوحة فيها، أما الموارد المائية غير المتجددة فتقدر بحوالي 10.6 مليار³ منها حوالي 2,5 مليار م³ من مياه التحلية وحوالي 8,1 مليار م³ من المياه المعالجة بواسطة التنقية والمستخدمه للأغراض الزراعية في الدول العربية.

وتشير بعض التقديرات إلى أنه من المتوقع ارتفاع الطلب على المياه، وأن يبلغ حجم الكميات المستهلكة في القطاع الزراعي في عام 2030 حوالي 378 مليار م³(10)، وهو ما يستدعي من الدول العربية تكثيف التعاون العربي المشترك في مجال الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة وتنميتها وتحسين استخدامها وذلك من خلال تحسين كفاءة شبكات الري، وترشيد ضخ المياه من الأحواض المائية الجوفية، والتركيز على زراعة المحاصيل ذات القيمة العالية والتي تستهلك كميات قليلة من المياه ويكون عائدها الاقتصادي أعلى، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في تنمية الموارد المائية البديلة من المصادر غير التقليدية كمعالجة مياه الصرف الصحي للأغراض الزراعية.

4- الموارد البشرية: تقدر القوى العاملة الزراعية في الدول العربية عام 2004 بحوالي 32,3 مليون عامل(11) أي حوالي 28,9% من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى مقارنة مع حوالي 35% عام 1995، ويرجع سبب الانخفاض إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب ضعف مستوى الخدمات الأساسية وارتفاع مستوى البطالة المقنعة نتيجة للطبيعة الموسمية للإنتاج الزراعي وتدني مستوى المعيشة في الريف وتدني مستوى الأجور في القطاع الزراعي، وانتشار الزراعة المطرية على حوالي ثلاثة أرباع مساحة الأراضي الزراعية حيث يتسم الإنتاج الزراعي فيها بالتذبذب والانخفاض.

وتشير التقديرات إلى أن عدد العاطلين عن العمل في القطاع الزراعي بلغ حوالي 48 مليون عامل عام 2003(12)، ويدل هذا على مدى حجم الطاقة البشرية المهدورة و المهمشة ويجسد خطورة البطالة باعتبارها مشكلة اجتماعية اقتصادية وسياسية بكل أبعادها ومضاعفاتها، وهي تزداد اتساعا طالما أن فرص العمل الجديدة تعجز عن استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي فرص العمل.

وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية من دولة عربية إلى أخرى، إذ تتجاوز هذه النسبة نصف إجمالي عدد العاملين في كل من السودان وموريتانيا وجيبوتي، وتقارب نصف عدد العاملين في اليمن، وتتراوح تلك النسبة بين 34% و31% في المغرب وعمان ومصر، وتقل هذه النسبة في الدول العربية الأخرى.

5- الموارد المالية والاستثمارات: هناك تباين في توزيع الموارد المالية في الدول العربية فهناك دول غنية تمتلك غلafa ماليا معتبرا، كما هو الحال للدول المنتجة للنفط خاصة الخليجية وليبيا، إلا أنها تفتقر للموارد الأرضية والمائية، وتوجد هناك دول عربية غير نفطية لا تمتلك موارد مالية، رغم توفر الإمكانيات الزراعية فيها كالسودان والصومال والمغرب وموريتانيا(13).

أما بالنسبة للاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي في الدول العربية فقد ارتفعت من حوالي 7,3% عام 2002 إلى حوالي 9,2% عام 2003 من إجمالي الاستثمارات في ثماني دول عربية(14)، هي تونس والجزائر والسودان وسوريا وعمان وليبيا ومصر والمغرب، كما قدرت الاستثمارات العربية البنينية بنحو 370,7 مليون دولار في نفس العام وهي موزعة في خمس دول فقط، تتصدرها السودان بنصيب 310,7 مليون دولار، ثم لبنان ب 55,8 مليون

دولار، مصر 3,2 مليون دولار، وتتضاءل لتصل إلى 0,7 و 0,3 مليون دولار في سوريا واليمن على الترتيب، وتمثل تلك الاستثمارات في قطاع الزراعة في الدول العربية الخمس نحو 24,4% من إجمالي الاستثمارات البيئية الموجهة لتلك الدول.

وتعكس الأرقام السابقة ضعف الموارد المالية والاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي في أغلب الدول العربية، ويرجع ذلك في الأساس إلى عدم إعطاء القطاع الزراعي أهمية كبيرة ضمن برامج التنمية الاقتصادية، وهو ما أدى إلى ضياع وهدر للموارد الزراعية وخاصة المائية منها، وهروب الأموال العربية إلى الخارج والتي قدرت بحوالي 2500 مليار دولار نهاية عام 2005 (15)، مما نتج عنه بقاء الدول العربية مستوردا رئيسيا للمنتجات الزراعية، وبقائها تحت التبعية الغذائية.

ثانياً: الإنتاج الزراعي في الدول العربية.

1 - الإنتاج النباتي: تنتج الدول العربية منتجات زراعية نباتية متعددة تختلف أنواعها وكمياتها باختلاف الظروف المناخية والموارد الطبيعية والاقتصادية الموجودة في كل منها.

وتعتبر الحبوب من أهم المنتجات الزراعية التي تنتجها الدول العربية نظراً لأن غالبية السكان العرب يعتمدون عليها في معيشتهم، والتي قدرت بحوالي 52.3 مليون طن عام 2005 مقارنة بحوالي 55,3 مليون طن عام 2003 (16)، ويساهم الإنتاج العربي من الحبوب بنحو 2,5% من الإنتاج العالمي عام 2005 (17)، وتضم مجموعة الحبوب في الدول العربية القمح، الشعير، الذرة الشامية، والذرة الرفيعة، والأرز، ويزرع القمح في معظم الدول العربية، وكذلك الشعير والذرة، أما الأرز فيكاد ينحصر إنتاجه في مصر والعراق ولبنان،

ويساهم إنتاج الدول العربية من القمح والشعير بحوالي 4,5% من إنتاج العالم لكل منهما، وتبلغ نسبة الإنتاج العربي من الذرة والأرز إلى الإنتاج العالمي حوالي 1,8% و 1,13% على التوالي سنة 2005 (18).

الجدول رقم (1): تطور إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية
2005 - 2004

(نسبة مئوية)

نسبة التغير (%) 2004-2005			2005			2004			المحصول
الغلة (كغ/هكتار)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	الغلة (كغ/هكتار)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	الغلة (كغ/هكتار)	المساحة المحصولية (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	
11,8	4,6-	6,7	1889	2771 3	523 61	1690	2904 7	490 92	الحبوب
11,6	0,0	11,7	2347	1101 1	261 43	2.12 7	1100 6	234 12	(القمح)
8,2	0,8-	7,	2205	416	917	2037	419	853	الدرنبا

		4	3		0	9		9	ت
8,9	7,5-	0,7	1139	1190	1355	1046	1286	1345	البقوليات
4,3-	3,8	-0,7	18539	2357	43694	19381	2270	43994	الخضروات
9,1-	14,1	3,7	6596	4477	29529	7254	3925	28471	الفواكه
0,0	1,2	1,2	110831	229	25357	110819	226	25045	قصب السكر

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، مرجع سابق، ص 65.

وبالنسبة للدرنيات فقد بلغ إنتاجها عام 2005 حوالي 9,1 مليون طن مقارنة بحوالي 8,5 مليون طن عام 2004، ويرجع ذلك إلى تحسن مستوى الغلة بنسبة 8,2% بالرغم من تناقص المساحة المحصولية بنسبة 0,8%، وتعتبر كل من مصر والجزائر والمغرب من الدول العربية المنتجة الرئيسية للدرنيات، وتعتبر البطاطس المحصول الرئيسي في مجموعة الدرنيات حيث قدر إنتاج الدول العربية منها حوالي 2,9% من حجم الإنتاج العالمي.

أما البقوليات فقد بلغ إنتاجها عام 2005 حوالي 1,3 مليون طن وتعتبر مصر وسوريا والمغرب من الدول العربية المنتجة الرئيسية للبقوليات، ويساهم الإنتاج العربي من البقوليات بنحو 2,5% من حجم الإنتاج العالمي (19).

وبالنسبة للخضر والفواكه فإنها تعتبر من الأنواع الزراعية المتطورة نسبيا في الدول العربية نظرا لأن الظروف المناخية مناسبة لإنتاجها على مدار العام وهي قادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية لإمكانية توافقها مع المواصفات

الدولية لذا جرى الاهتمام بها من خلال الاهتمام بالأساليب والمدخلات والمعاملات الزراعية لها من قبل المزارعين.

وقد بلغ إنتاج الدول العربية من الخضر والفواكه عام 2005 حوالي 43.7 مليون طن و 29.5 مليون طن على التوالي بنسبة مساهمة 5,2% و 5,3% على التوالي من حجم الإنتاج العالمي (20).

وبالنسبة للمحاصيل السكرية فإنها تعتبر من المنتجات الزراعية الرئيسية في الدول العربية، ويعتبر توفيرها بأسعار مناسبة من عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة، وقد بلغ إنتاجه حوالي 25,3 مليون طن عام 2005 مقارنة بحوالي 25 مليون طن عام 2004، وتعتبر كل من المغرب ومصر والسودان وسوريا من الدول العربية الرئيسية في إنتاجه.

إن الأرقام السابقة تبين أن الإنتاج الزراعي العربي يتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار وذلك لاعتماده على الظروف المناخية المواتية وهو ما ينعكس سلباً على دخل المزارع والتجارة الزراعية والأمن الغذائي، مما يستدعي مواجهة التحديات المناخية والحد من آثارها السلبية لتحسين كفاءة الأداء الزراعي من خلال زيادة الاهتمام برصد الظواهر المناخية وتطوير أدوات وأساليب الرصد والاستقصاء، إضافة إلى المحافظة على الموارد المائية وتنميتها ورفع كفاءة استغلالها، وبصفة خاصة مياه الأمطار، إلى جانب الاستفادة من نتائج البحوث الزراعية التطبيقية في مجال التقنية الحيوية كاستخدام الأصناف المستنبطة ذات الإنتاجية المرتفعة والمقاومة للجفاف والحرارة والملوحة، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي واختيار التركيبات المحصولية الملائمة، وتطوير نظم التأمين الزراعي في المناطق الزراعية ذات الظروف المناخية المتقلبة.

2- الإنتاج الحيواني والسكي: تزرخ الدول العربية بثروة حيوانية وفيرة نسبيا من الناحية العددية، إلا أن قيمتها الاقتصادية الحقيقية تتواضع كثيرا من منظور النوعية والكفاءة الإنتاجية، حيث لا يزال العدد الأكبر منها عبارة عن قطعان رعوية مرتحلة تتكون من سلالات متدنية الكفاءة الإنتاجية سواء من اللحم أو اللين أو الصوف، وتفتقر هذه الثروة إلى المراعي الخصبة والظروف الغذائية المستقرة من موسم لآخر كما تفتقر بدرجة أكبر إلى الرعاية الصحية والبيطرية ونظم التربية الحديثة والإدارة الإنتاجية المتطورة.

ومن المنظور العددي فقد بلغ حجم قطع الثروة الحيوانية العربية ما يزيد عن 375,8 مليون رأس من مختلف الأنواع عام 2005 بعدما كانت تقدر بأكثر من 359,9 مليون رأس عام 2004، منها أكثر من 67,6 مليون رأس من الأبقار والجاموس، وأكثر من 293,2 مليون رأس من الأغنام والماعز، وأكثر من 14.9 مليون رأس من الإبل، وتستحوذ كل من السودان ومصر والصومال والمغرب والجزائر على النسبة الأكبر من حجم الثروة الحيوانية العربية.

أما إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء فقد بلغ حوالي 4 مليون طن وحوالي 3 مليون طن على التوالي عام 2005، كما بلغ إنتاج الألبان حوالي 22.7 مليون طن لنفس العام.

أما بالنسبة للإنتاج السكي في الدول العربية فقد قدر بحوالي 3,9 مليون طن عام 2005 (21) مقارنة بحوالي 2,4 مليون طن عام 1995، ويمثل هذا الإنتاج حوالي ثلث تقديرات كمية المخزون السكي العربي وحوالي نصف الإمكانيات الإنتاجية للدول العربية، ويساهم إنتاج الدول العربية من الأسماك بحوالي 2,9% من حجم الإنتاج العالمي (22)، وتستحوذ كل من المغرب

وموريتانيا على نسبة 45,7% من إجمالي إنتاج الدول العربية من الأسماك عام 2005.

تعتبر الثروة الحيوانية والسمكية أحد الميادين التنموية الهامة، ويمكن تعظيم الاستفادة منها من خلال تطوير نوعية وأعداد المواشي ومواصفاتها وزيادة قدرتها على الإخصاب والتناسل وتحسين كفاءتها الإنتاجية في حال توفر متطلبات وشروط التربية الحديثة الملائمة، إضافة إلى ورفع كفاءة الكوادر العاملة، وتقديم الدعم الفني والمالي اللازم لتنمية الإنتاج السمكي في المياه العذبة، ووضع خطط العمل للمحافظة على سلامة الموارد السمكية وتعزيز التعاون بين الدول العربية للاستفادة من الإمكانيات المتاحة، وتشجيع البحوث التطبيقية المشتركة في مجال اختيار وتوطين التقنيات الملائمة للظروف البيئية لإدخال أصناف سمكية ذات إنتاجية مرتفعة (23).

3- الإنتاجية الزراعية في الدول العربية: تشير الإحصاءات إلى تقلب مستوى الإنتاجية الهكتارية في الدول العربية لتأثرها الكبير بالعوامل المناخية وهي بشكل عام منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية، فقد بلغت في متوسط الفترة 1998 - 2003 الإنتاجية الهكتارية من الحبوب 1605 كغ/ هكتار على مستوى الدول العربية وهي تعادل 44.6% من إنتاجية الحبوب في الدول المتقدمة (24).

أما بالنسبة لإنتاجية الوحدة الحيوانية فهي أكثر تخلفا من الإنتاجية الهكتارية، إذ تقدر إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان معا حوالي 35% من مستوى إنتاجيتها في أستراليا، أما بالنسبة لإنتاجية الأغنام والماعز من اللحوم في الدول العربية فتعتبر جيدة، إذ تتراوح في المتوسط ما بين 10-20 كغ مقابل 15كغ على المستوى العالمي (25)، أما فيما يتعلق بإنتاجية العامل

الزراعي فهي تختلف اختلافا كبيرا من دولة عربية إلى أخرى، وتتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة، من أهمها نصيب المزارع من الأراضي الزراعية ومدى جودتها، والعوامل المناخية المحيطة بها، والبنى التحتية المتاحة، ومدى كفاءة وقدرة المزارع على استغلالها، ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي كما ونوعا، بالإضافة إلى نتائج البحوث الزراعية والمعلومات والإرشاد.

إن أهم أسباب انخفاض الإنتاجية الزراعية في الدول العربية إضافة إلى العوامل المناخية والطبيعية غير المواتية أحيانا تعود إلى السياسات الاستثمارية القطاعية غير المتوازنة والضعف النسبي للاستثمار في القطاع الزراعي، وضعف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة، وقلة البحوث العلمية في المجالات الزراعية.

ثالثا: المشاكل التي تعاني منها الزراعة العربية.

1- المشاكل الطبيعية: تأتي في مقدمة هذه المشاكل مشكل التصحر، حيث تبلغ المساحة المتصحرة حوالي 9.76 مليون كم²، أي حوالي 68.4% من المساحة الإجمالية للدول العربية (26)، تتركز معظمها في إقليم شبه الجزيرة العربية، كما تقدر المساحة المهددة بالتصحّر بحوالي 2.87 مليون كم² أي حوالي 20% من المساحة الكلية للدول العربية وتتفاوت هذه النسب تفاوتاً كبيراً من دولة عربية لأخرى، وهو ما سيؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية إذا لم تتخذ الإجراءات الناجعة لمكافحته، إضافة إلى ذلك تعاني الأراضي الزراعية العربية من مشكل ملوحة التربة والانجراف والتعرية والجفاف وإلى غياب العقلانية في استصلاح الموارد الزراعية وخاصة المائية منها.

2- الهجرة من الريف إلى المدينة: تكمن أهم دوافع الهجرة إلى حد كبير في انتشار الفقر والبطالة الناتج عن ضعف القطاع الزراعي والريفي عموماً،

يضاف إلى ذلك التخلف النسبي لمستوى الخدمات الاجتماعية في الريف، وفي جاذبية المدينة، وتعتبر الهجرة في الدول العربية من حيث سياقها الزمني مبكرة نوعاً ما، إذ سبقت فترة التصنيع الكافي، كما أنها تجري بتسارع وحجم كبيرين يتجاوزان بوضوح فرص العمل المتاحة في القطاعات الاقتصادية الأخرى المستقبلية، وتتجاوز إمكانات الاستيعاب المحدودة للمدن العربية بوضعها الراهن، إذ وصلت في بعض العواصم العربية كالقاهرة والجزائر وصنعاء حوالي 3%.

ويترتب على الهجرة الريفية إهمالها الأراضي الزراعية وتركها دون استغلال، وإغراق سوق العمل في المدينة بالأعداد الكبيرة من العمالة الهامشية، مما يزيد من معدلات البطالة، إلى جانب الضغط على المرافق والخدمات العامة، وهو ما يستدعي تنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة والمستدامة، والتي يلزم تنفيذها على نحو تتحول فيه المناطق الريفية من مناطق طرد إلى مناطق جذب، وذلك بتوفير فرص العمل في القطاع الزراعي، واستغلال الموارد المتاحة، كما أن تطوير البنية الأساسية، وتوفير المرافق والخدمات الأساسية من شأنها أن تعمل على تثبيت سكان الريف والتقليل من هجرتهم.

3- ضعف التمويل والاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي: إن سياسة الاستثمار العربية وأولويات الاستثمار كشفت خلال العقدين الماضيين عن مزيد من الانحياز لصالح قطاعات التجارة والتوزيع والخدمات والإعلام على حساب القطاعات السلعية المنتجة وبخاصة القطاع الزراعي، وبدلاً من زيادة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي، اتجهت الاستثمارات العربية العامة والخاصة إلى القطاعات الخدمية بصفة خاصة.

4- ضعف الهياكل القاعدية: إن البنية الأساسية في العديد من الدول العربية تعتبر ضعيفة، خاصة فيما يتعلق بطرق المواصلات ووسائل الاتصالات وخدمات الإسكان وخدمات التسويق المختلفة، ويرجع السبب في ذلك إلى نقص التمويل والمخصصات المالية المطلوبة للقيام بمشاريع البنى التحتية، ومن ثم المشاريع التنموية والاستثمارية.

5- تباين أنماط السياسات السعرية: اتبعت العديد من الدول العربية سياسة التحديد الجبري للأسعار للسلع الغذائية خاصة الأساسية منها في محاولة منها للحد من آثار التضخم على القطاعات الاستهلاكية (27)، وحتى لا تؤدي هذه السياسة إلى الإضرار بالقطاعات الإنتاجية فقد قدمت الدول العربية الدعم للمنتجين وخاصة المنتجين للمحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالقمح والشعير...، وهذا لخفض تكاليف الإنتاج.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته هذه السياسة في بعض الدول العربية، إلا أن تحديد أسعار بعض المنتجات الزراعية ، قد يؤدي إلى الإضرار بها وبالتالي التخلي عن زراعتها.

6- مشاكل التسويق: لا يزال التسويق الزراعي بدائياً في العديد من الدول العربية، وخاصة إذا نظرنا لكل قطر عربي بمفرده، فهو يعاني من مشاكل وعيوب كبيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب، من تدني نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوافرة في مجال البحوث التسويقية، ودراسات الأسواق، والعجز في الكفاءات التسويقية المؤهلة، مما يؤدي إلى عدم بناء قدرات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير، وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم وجود المعرفة

الكافية لدى المزارعين بالأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في المجال الزراعي.

رابعاً: واقع التجارة الزراعية العربية.

1- أهمية القطاع الزراعي في الدول العربية: يعد القطاع الزراعي من الأنشطة الاقتصادية المهمة في عدد من الدول العربية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، واستيعابه لحوالي 29% من إجمالي القوة العاملة، مما جعله مصدراً رئيسياً لمعيشة نسبة كبيرة من السكان، كما يعد هذا القطاع المصدر الرئيسي لتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية والصناعات النسيجية.

فقد بلغ الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية عام 2005 حوالي 71,4 مليار دولار بعدما قدر بحوالي 67 مليار دولار عام 2004، وبلغت مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي 6,7% عام 2005 مقارنة بـ 7,5% عام 2004 (28)، ويحتل القطاع الزراعي مركزاً متقدماً في الهيكل الاقتصادي لعدد من الدول العربية ذات الموارد الزراعية الجيدة كالسودان وسوريا بنسبة 35,4% و22,8% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي.

2- الصادرات والواردات الزراعية للدول العربية: ازدادت قيمة الصادرات الزراعية العربية من حوالي 5,4 مليار دولار عام 1995 إلى حوالي 9,9 مليار دولار عام 2004 (29)، ويرجع هذا الارتفاع إلى تطور الصادرات الزراعية للدول العربية ذات الإمكانيات التصديرية التي تضم كلا من تونس ومصر والسعودية وعمان والأردن والمغرب وسوريا، وتمثل الصادرات الزراعية حوالي 29,9% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية للدول العربية عام 2004 بعدما

كانت تمثل حوالي 95% عام 1969، وهو ما يعكس لنا المستوى الذي وصل إليه القطاع الزراعي في الدول العربية من الناحية التصديرية بسبب الأهمية القليلة التي تعطيها أغلب الدول العربية للقطاع الزراعي ضمن أولوياتها الاستراتيجية في رسم السياسة الاقتصادية إضافة إلى الصعوبات والعوائق التي تواجهها الصادرات الزراعية العربية في الأسواق العالمية.

وتعتبر منتجات الأسماك والفاكهة والخضر والحبوب والدقيق والزيوت النباتية والألبان ومنتجاتها والأغنام والماعز الحي من أهم المنتجات الزراعية التي تصدرها الدول العربية.

أما قيمة الواردات الزراعية العربية فقد ازدادت هي الأخرى من حوالي 23.4 مليار دولار عام 1995 إلى حوالي 33 مليار دولار عام 2004، وتعتبر كل من السعودية والجزائر والإمارات ومصر من أكثر الدول العربية استيراداً للمنتجات الزراعية.

وتعتبر مجموعة الحبوب وفي مقدمتها القمح والبقوليات والألبان ومنتجاتها والزيوت النباتية واللحوم والمحاصيل السكرية من المنتجات الزراعية الرئيسية التي تستوردها الدول العربية.

إن هذه الأرقام تبين أن الغالبية العظمى من الدول العربية تعتمد اعتماداً كبيراً في سد حاجياتها الزراعية على الاستيراد من الخارج، وهو ما تعكسه الزيادة السنوية في قيمة الواردات الزراعية التي أدت إلى زيادة عجز الميزان التجاري الزراعي العربي من حوالي 18 مليار دولار عام 1995 إلى أكثر من 23.1 مليار دولار عام 2004 (الجدول رقم:2)، وهو ما يستدعي من الدول العربية

إعطاء أهمية أكبر للقطاع الزراعي وذلك بدعم زيادة الإنتاج الزراعي وتشجيع الصادرات من أجل التقليل من التبعية الغذائية.

الجدول رقم(2): الميزان التجاري الزراعي العربي.

(مليون دولار)

معدل النمو السنوي (%)		2004	2003	2002	2001	2000	1995	البيان
-03 200 4	-95 200 4							
12,5	3,9	33.02 2	29.36 1	28.97 8	26.25 8	29.48 2	23.44 7	الواردات الزراعية
26,6	7,0	9.885	7.807	7.450	6.709	6.856	5.377	الصادرات الزراعية
7,3	2,8	23.13 7	21.55 3	21.52 8	19.54 9	22.62 6	18.07 0	الميزان التجاري الزراعي (العجز)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.

3- الفجوة الغذائية العربية والاكتفاء الذاتي: تعرف الفجوة الغذائية بأنها الفرق بين ما تنتجه ذاتيا دولة من الغذاء وما تستهلكه أي أن الفجوة الغذائية لسلعة ما تساوي: (الإنتاج + الواردات) - الصادرات، أما نسبة الاكتفاء الذاتي لسلعة ما فيحدد من خلال قسمة الإنتاج المحلي لهذه السلعة على المتاح للاستهلاك لنفس السلعة.

لقد كانت محصلة القصور في التنمية الزراعية العربية وجود عجز متفاقم في الغذاء بلغ مستويات مرتفعة من بعض المنتجات الغذائية الأساسية، فقد بلغت هذه الفجوة الغذائية العربية عام 2004 حوالي 16,1 مليار دولار، بعدما قدرت بحوالي 13,9 مليار دولار عام 2000 (30)، ويعود هذا الارتفاع إلى ضعف الإنتاج الزراعي والحيواني، وزيادة حجم الاستهلاك من السلع الغذائية وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، أما نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي فقد انخفضت من حوالي 57% عام 2003 إلى حوالي 56% عام 2004.

الجدول رقم (3): الفجوة الغذائية العربية للسلع الغذائية الرئيسية ونسبة الاكتفاء الذاتي.

(2004 - 2000)

(مليون دولار)

نسبة الاكتفاء الذاتي (%)			نسبة التغير (%)	الفجوة الغذائية			
2004	2003	2000	-2003 2004	2004	2003	2000	
-	-	-	10,8	16.053	14.490	13.905	الإجمالي
56,2	57,3	46,4	12,2	7853	6997	6378	الحبوب
57,6	58,3	46,0	37,6	4039	2936	2752	(القمح والدقيق)
35,8	33,8	37,8	5,8	1196	1270	1163	السكر (مكرر)
66,2	64,4	57,6	8,0	368	341	414	البقوليات
31,0	35,1	45,6	41,0	2213	1569	1101	الزيوت والشحوم
99,1	99,4	99,2	68,7	198	117	265	الخضروات
95,0	96,5	97,3	26,3	379	300	285	الفواكه

اللحوم	1439	1845	2019	9,4	85,9	82,7	82,3
الألبان ومنتجاتها	1914	2211	2603	17,8	71,5	69,9	70,3

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، مرجع سابق، ص73.

إن هذا الارتفاع في قيمة الفجوة الغذائية من جهة، وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي مرده إلى ضعف وتدني إنتاجية القطاع الزراعي العربي، والذي يمثل خطراً حقيقياً على الأمن الغذائي العربي والذي يستنزف أموالاً باهظة من ميزانيات الدول العربية، وكل ذلك على حساب عملية التنمية الاقتصادية.

4- التجارة الزراعية العربية البينية: لا تتجاوز التجارة الزراعية العربية البينية نسبة 10% من حجم التجارة الزراعية الإجمالية للدول العربية (31)، ويرجع ذلك إلى المعوقات الكبيرة التي تعترضها كضعف الإنتاج الزراعي وتماتله وتخلف الهياكل الإدارية والتسويقية لمعظم الدول العربية والمبالغة في الاشتراطات والمواصفات التي تطلبها الدول العربية عند دخول المنتجات الزراعية إلى أسواقها، إضافة إلى قصور هياكل النقل والمواصلات وغياب المعلومات عن الاقتصاديات العربية والإجراءات الحدودية المعقدة، وتعتبر كل من الأردن والسودان وسوريا واليمن من الدول العربية الأولى المصدرة للمنتجات الزراعية داخل الأسواق العربية.

خامساً: آثار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي العربي.

ورثت المنظمة العالمية للتجارة دور "الجات" وهي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عقب ثماني جولات من المفاوضات بدءاً من عام 1947 إلى غاية نهاية آخر وأطول جولة مفاوضات تجارية استمرت من 1986 إلى غاية

1993 عرفت بجولة الأوروغواي، وكان آخر اجتماع لهذه الجولة في مدينة
مراكش المغربية بتاريخ 15 أبريل 1994، أين تم التوقيع من قبل ممثلي 117
دولة على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، لتبدأ عملها في الأول من جانفي
1995.

وقد تولت المنظمة منذ إنشائها الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المتوصل إليها
في ختام جولة الأوروغواي، والتي من أهمها اتفاقية تحرير تجارة المنتجات
الزراعية والتي نصت على إصلاح طويل الأجل في مجال تجارة المنتجات
الزراعية وذلك بتحرير الأسواق عن طريق تحويل كافة القيود غير التعريفية
إلى قيود تعريفية مع التخفيض التدريجي لها، إضافة إلى تخفيض مختلف
أشكال الدعم المقدم للقطاع الزراعي، إضافة إلى الإجراءات الخاصة بدخول
الأسواق العالمية وكيفية التعامل مع الدول التي تعتبر مستوردا صافيا للغذاء.

ومما لا شك فيه أن انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة
والتزامها بتطبيق اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية سيخلف أثارا كبيرة على
قطاعها الزراعي.

1- الآثار السلبية: لقد نصت اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية على رفع
الدعم المقدم للقطاع الزراعي مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية
في الأسواق العالمية وبالتالي زيادة فاتورة الواردات الزراعية للدول العربية
واستنزاف قدر كبير من مواردها المالية وازدياد العجز في الموازين التجارية
الزراعية وكل ذلك على حساب التنمية الاقتصادية، وخاصة على الدول التي
تعتبر مستوردا رئيسيا للغذاء كالجزائر والسعودية والإمارات، وهو ما سيزيد من
اتساع الفجوة الغذائية العربية.

كما سيؤدي انضمام الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تقليص قدرتها على تصميم سياسياتها التنموية والتي من بينها سياسة تنمية القطاع الزراعي بما يتفق مع ظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية، فالاتفاقات الجديدة، بما في ذلك اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية- وبعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة - تتطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى المنظمة العالمية للتجارة(32)، أو على الأقل فإنها تستوجب التشاور مع هذه المنظمة قبل اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالتجارة، مثل تحديد أنواع الدعم المسموح به والدعم المحظور، وهو ما سيؤدي إلى نقص الإنتاج الزراعي وضعف إنتاجيته، لأن القطاع الزراعي في الدول العربية يعتمد اعتمادا كبيرا على الدعم المقدم له من قبل الدولة بسبب ضعفه وهشاشة بنيته القاعدية واعتماده على الظروف المناخية المواتية.

وفي ظل تآكل الموارد الطبيعية الزراعية فإن الدول العربية ستصبح مضطرة إلى الاعتماد وبالأساس على قدرات العلم والتكنولوجيا الذي ستشكل فيه التكنولوجيا الحيوية الحديثة من هندسة للوراثة وزراعة الأنسجة وتكنولوجيا المعلومات الدور الأساسي في الارتقاء بإنتاج الغذاء، هذه التكنولوجيا سترتفع أسعارها وتكلفتها وبصفة خاصة تربية الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية والصناعات الغذائية والبيطرية وغيرها، وهو ما سيضيف أعباء مالية كبيرة على الدول العربية واستنزاف المزيد من العملة الصعبة في سبيل الحصول عليها، وخاصة الدول العربية الزراعية التي يشكل فيها القطاع الزراعي نسبة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي كالسودان بنسبة 35,4% وسوريا بنسبة 22,8% والمغرب بنسبة 16,3% ومصر بنسبة 14,1%.

2- الآثار الايجابية: من خلال تطرقنا لواقع القطاع الزراعي في الدول العربية تبين أن هذا القطاع لم يعطى أهمية كبيرة ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية، إلا أنه وفي ظل تطبيق اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية وما تنص عليه من رفع الدعم عن القطاع الزراعي وما يصاحبه ذلك من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية المستوردة من الأسواق العالمية، يمكن أن يكون حافزا للدول العربية على زيادة فرص التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية، وتحسين الإنتاجية، حيث سوف يكون لزاما عليها تعديل سياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة الزراعية، وإدخال تغييرات هيكلية على بنيتها الإنتاجية، وهو ما سيشجع المزارعين على زيادة إنتاجهم وتنمية قدرته التنافسية.

كما يمكن أن يؤدي تخفيض التعريفات الجمركية وتخفيض الدعم المقدم للقطاع الزراعي، إلى زيادة صادرات الدول العربية إلى الأسواق العالمية من المنتجات الزراعية ذات المزايا النسبية كالحبوب والخضر والفواكه والتمور والقطن والثروة الحيوانية والسلمكية وغيرها، مما يؤدي إلى زيادة التوسع في إنتاجها، وهو ما سيؤدي إلى تقليص العجز المتواصل للميزان التجاري الزراعي للدول العربية.

ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي تحرير التجارة العالمية إلى انخفاض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي بعد تخفيض الرسوم الجمركية عليها في إطار اتفاقية تحرير تجارة السلع المصنعة، وبالتالي ستستفيد الدول العربية وخاصة ذات الموارد الزراعية من أحدث التقنيات المستعملة في قطاع الزراعة(33)، وبأسعار منخفضة بعدما كانت تستوردها بأسعار مرتفعة، وهو ما سيؤدي إلى تحديث وعصرنة القطاع الزراعي في الدول العربية بأحدث الوسائل

وأعلى التقنيات وهو ما سيوفر الوقت والجهد للمنتجين الزراعيين وبالتالي زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية.

وبشكل عام يمكن القول أن آثار المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي العربي فيها السلبي وفيها الايجابي، ولكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع، بينما غالبية الآثار الايجابية احتمالية وأقرب إلى الفرص التي قد يتسنى للدول العربية الانتفاع بها، أو لا يتسنى لها ذلك بحسب ظروفها، وبحسب ما تبذله من جهود لتوفير المتطلبات الأخرى، لتحويل المنافع المحتملة إلى منافع فعلية، وبحسب السلوك الذي سوف تتخذه الدول المتقدمة بالنسبة إلى تطبيق اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

سادسا: أزمة الغذاء العالمية وآثارها على اقتصاديات الدول العربية.

1- أسباب الأزمة: بدأ ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية فعليا ابتداء من عام 2002 ولكنه تسارع في الأعوام الأخيرة، ففي عام 2007 ارتفع سعر الحبوب في الأسواق الدولية إلى أكثر من 42% في حين قفز سعر القمح إلى 181% خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وبصفة عامة فقد ارتفع سعر الغذاء بنسبة 82%، ويرجع هذا الارتفاع إلى الأسباب التالية(34):

- إنتاج الوقود الحيوي Bio-Fuels: والوقود الحيوي هو ببساطة تحويل الحبوب والمحاصيل الزراعية لمادة الإيثانول ومن ثم استخدامها كوقود، وخلال السنوات الأخيرة عملت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية التي تتمتع بفائض غذائي منذ أمد طويل على تطوير الوقود الحيوي الذي يعتمد أساسا على المحاصيل الزراعية الأساسية للإنسان والحيوان كالقمح والشعير والذرة وقصب السكر وفول الصويا، واليوم هناك حوالي 30% من إنتاج الذرة في

الولايات المتحدة الأمريكية يذهب للوقود الحيوي، مما أدى إلى نقص في العرض منها وبالتالي ارتفع سعرها.

- ارتفاع أسعار النفط: فالزراعة الحديثة تعتمد بشكل كبير على الطاقة، فالكثير من الوقود البديل يذهب إلى إنتاج الأسمدة والتي ارتفعت بحوالي 70%، إضافة إلى وتشغيل معدات النقل الزراعية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى ارتفاع تكاليف المنتجات الزراعية.

- تزايد الطلب على الغذاء من الدول الصاعدة حديثاً: كالصين والهند والبرازيل والتي شكل زيادة الطلب فيها عامل ضغط قوي فبعض الدراسات تقول إن ما يقارب من 300 مليون شخص في الصين انتقلوا من الطبقة الفقيرة إلى الطبقة الوسطى، ويؤدي ذلك إلى قيام الأشخاص بتغيير عادات مآكلهم وزيادة طلبهم على المواد الغذائية.

- التغيرات المناخية: نتيجة للاحتباس الحراري فإن العالم قد شهد العديد من التغيرات التي أثرت في المواسم الزراعية كالجفاف الذي ضرب أستراليا ودرجات الحرارة المرتفعة في أوروبا والفيضان والأعاصير في عدة مناطق.

- المضاربة: حيث قام المضاربون في السنوات الأخيرة بتحويل استثماراتهم من أسواق الأسهم والسندات إلى أسواق الحبوب، رغم أن لا صلة لهم بها، فرفعوا بذلك أسعار الذرة والقمح وفول الصويا وغيرها إلى أرقام غير مسبوقة.

- نقص الاحتياطي العالمي من المنتجات الغذائية الأساسية: فقد انخفض الاحتياطي بنسبة 11% في 2007 نتيجة الاستهلاك السريع وهو ما أدى بالعديد من الدول المنتجة كالهند وكازخستان ومصر إلى إقرار قوانين تمنع التصدير مسببة بذلك تفاقماً للأزمة.

- الدعم الزراعي: المقدم للمزارعين في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي أدى إلى عدم قدرة الدول النامية على المنافسة في الأسعار ومن ثم ضعف إنتاجهم ويذكر أنه في عام 2006 بلغ حجم الدعم الزراعي في الولايات المتحدة 372 مليار دولار، فعلى سبيل المثال دولة هايتي التي كانت تنتج أغلب احتياجاتها من الأرز وبعد أن أجبرت على فتح أسواقها أمام الأرز الأمريكي الرخيص أصبحت تستورد 80% من احتياجاتها وقد سكانها 830 ألف وظيفة في القطاع الزراعي.

2- آثار الأزمة:

أزمة الغذاء العالمية كما وصفها "جوزيت شيران" المديرية التنفيذية لبرنامج الغذاء العالمي هي "تسونامي صامت" وهو تعبير قوي يصف الأبعاد الكارثية لمثل هذه الأزمة، حيث تشير تقديرات المنظمات الدولية أنه يموت يومياً حول العالم 25000 إنسان بسبب الجوع، كما أن هذه الأزمة سوف تدفع بحوالي 100 مليون إنسان لحافة الفقر، وفي وقت تنفق فيه الأسر في الدول الغربية ما بين 10% إلى 20% من دخلها على الغذاء تنفق الأسر في دول العالم الثالث والدول الفقيرة ما بين 60% إلى 90% من دخلها على توفير الغذاء(35)، ولا يجد حوالي 860 مليون شخص في العالم الغذاء الكافي، وتشير نفس التقديرات أنه يوجد اليوم حول العالم مليار إنسان يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً وهو ما يُعد أقصى خطٍ للفقر حيث يصبح بقاء الإنسان محل تساؤل.

ولا يختلف حال الدول العربية عن حال العديد من الدول النامية والفقيرة نظراً لأنها تعتمد في سد حاجياتها من الغذاء على الاستيراد من الخارج وهو ما سيكلف ميزانياتها مبالغ كبيرة بسبب الارتفاع الحاد في أسعار المنتجات

الزراعية والغذائية في الاسواق العالمية، وعلى ذلك فقد قامت العديد من الدول العربية بتقديم الدعم للمنتجات الغذائية الأساسية للمحافظة على استقرار أسعارها في السوق المحلية، غير أن هذه السياسة لها مردود إيجابي على المدى القصير ولكن غالباً ما يكون لها آثار سلبية عميقة على الاقتصاد على المدى الطويل، وستكون هذه الازمة أكثر حدة على الدول العربية غير النفطية التي لا تمتلك الموارد المالية الكافية لمواجهتها.

سابعاً: سبل مواجهة تحديات المنظمة العالمية للتجارة في المجال الزراعي.

إن تحديات المنظمة العالمية للتجارة المبنية على إزالة الحواجز والعوائق التي تعترض حركة التجارة العالمية تفرض على الدول العربية العمل الجاد في اتخاذ السياسات والإجراءات التي تمكنها من تخفيف الآثار السلبية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية، وتعظيم الاستفادة من ايجابياتها وذلك من خلال:

1- تشجيع الإنتاج الزراعي وتنمية قدرته التنافسية: وذلك من خلال تطوير البنية التحتية الزراعية والاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الزراعية العربية وخاصة الثروة المائية منها، وكذا تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي وتدعيم القطاع الخاص في ذلك ومحاولة التنسيق بين الدول العربية لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة مبنية على عامل التخصص والمزايا النسبية، والسعي لجلب رؤوس الأموال العربية من الخارج للاستثمار في القطاع الزراعي، إضافة إلى تشجيع وتدعيم المؤسسات والمراكز المتخصصة في البحوث الزراعية، والاهتمام بتطوير المناطق الريفية من خلال توفير كل متطلبات الحياة الاجتماعية وإيصال شبكة الطرق والكهرباء إلى مناطق الإنتاج الزراعي،

والاهتمام بالتسويق والترويج للمنتجات الزراعية العربية إقليمياً وعالمياً، والاهتمام بتطوير التصنيع الغذائي وتحسين جودته وفق المعايير الدولية حتى يصبح قادراً على المنافسة في الأسواق العالمية.

2- **تفعيل أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** ظهرت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1998 وقد دخلت حيز التنفيذ عام 2005 بدلا مما كان مقررا لها عام 2007 وهي تضم 18 دولة عربية، وتطبق المنطقة مبدأ المعاملة الوطنية على المنتجات ذات المنشأ العربي، وتهدف إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على تجارة جميع أنواع السلع دون استثناء.

إلا أن هذه المنطقة ومنذ إنشائها تعاني من عدة معوقات حالت دون وصولها إلى المستويات المطلوبة كالقيود غير الجمركية التي لا تزال تفرض على العديد من المنتجات العربية المستوردة من الدول الأعضاء والتشدد في تطبيق شروط ومعايير الجودة، إضافة إلى كثرة الاستثناءات المقدمة من قبل الدول العربية على منتجاتها الزراعية والتي أضعفت المنطقة، بالإضافة إلى التعقيدات الحدودية بين الدول العربية وغياب آلية المتابعة الميدانية للتطبيق لدى الدول الأعضاء.

ولا شك أن تفعيل أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية العربية وزيادة الإنتاج وتسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول العربية من المنتجات الزراعية، مما يؤدي إلى الحد من الواردات غير العربية، وتخفيض العجز الغذائي، وتحسين الميزان التجاري الزراعي للدول العربية مع العالم الخارجي، إلا أن ذلك يتوقف على تطبيق مبادئ المنطقة والالتزام بقراراتها ومعالجة المعوقات التي تعترضها.

3- التنسيق بين الدول العربية للمفاوضات التجارية بشأن الزراعة: أصبحت المنظمة العالمية للتجارة واقعا عمليا تشمل عضوية معظم دول العالم، وهو ما يؤكد على أن غالبية التجارة العالمية من السلع والخدمات تنظم وفق اتفاقيات هذه المنظمة، وفي ظل تزايد عدد الدول العربية المنظمة إليها فإنها مطالبة بالتنسيق والتحضير الجيد للمفاوضات التجارية بشأن الزراعة وجميع المجالات المرتبطة بها، وهذا لا يقتصر على الدول العربية فحسب، بل يعني كذلك الدول النامية وخاصة في القضايا المشتركة، مثل الأبعاد الاجتماعية التي ترتبت عن تطبيق اتفاقية تحرير التجارة الزراعية، والإعانات التعويضية التي تستفيد منها الدول المتضررة جراء تطبيق هذه الاتفاقية خاصة للدول الأقل نموا وذات الاستيراد الصافي للغذاء، ومجالات الدعم الحيوية في قطاع الزراعة.

ولتحقيق ذلك لا بد من الارتقاء بالقدرة على التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية الدولية، وذلك بتحديد أهداف التفاوض التجاري استنادا إلى الأولويات الوطنية، في إطار تنسيقي بين مختلف الدول العربية (36)، وإنشاء مراكز ومؤسسات عربية متخصصة من شأنها أن تزود الدول العربية بكافة المعلومات لمواجهة مقررات تحرير التجارة الزراعية وكيفية الاستفادة منها.

الخاتمة:

على الرغم من توفر الإمكانيات الزراعية في الدول العربية إلا أن الإنتاج الزراعي ظل ضعيفا بسبب المشاكل العديدة التي يعاني منها، فمنها ما هو ناتج عن المشاكل الطبيعية ومنها ما هو ناتج عن سوء استغلال الموارد الزراعية بشكل كفاء، إضافة إلى عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي في معظم الدول العربية، إن هذه الأوضاع أدت إلى زيادة الفجوة الغذائية للدول العربية بشكل كبير بلغ مستويات مرتفعة من بعض المنتجات الزراعية الأساسية كالحبوب

مثلا وخاصة بعد الارتفاع الحاد الذي تعرفه أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية اليوم، مما أدى إلى زيادة التبعية الغذائية للدول العربية للخارج، وما يعنيه ذلك من مساس بسيادتها واستقرارها، واستنزاف لقدر كبير من مواردها المالية لتغطية العجز الحاصل في الغذاء، وكل ذلك على حساب عملية التنمية الاقتصادية.

إن تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية ستكون له آثار كبيرة على القطاع الزراعي في الدول العربية، إذ يتوقع أن ترتفع أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية بسبب رفع الدعم عن القطاع الزراعي في الدول المتقدمة، وبالتالي ارتفاع قيمة الواردات الزراعية العربية وما سوف يؤديه ذلك من زيادة العجز في الموازين التجارية الزراعية للدول العربية واستنزاف لقدر كبير من العملة الصعبة، إذ تعتبر أغلب الدول العربية مستوردا رئيسيا للمنتجات الزراعية، كما يحمل هذا التحرير بعض الايجابيات التي ينبغي على الدول العربية اغتنامها وتثمينها، والتي قد تتمثل في إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي العربي من خلال العمل على زيادة الإنتاج، وتمكين المنتجات الزراعية التي تمتلك فيها الدول العربية ميزة نسبية من الوصول إلى الأسواق العالمية.

وللتقليل من الآثار السلبية وتحسين الأوضاع الغذائية في الدول العربية نقترح ما يلي:

الإسراع بخطى التكامل الاقتصادي العربي لأنه السبيل الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي، وذلك لما له من تأثيرات ايجابية على التجارة الخارجية، واستغلال الموارد المتاحة وحل كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول العربية، لذلك لا

بد من انجاز خطوات جديفة في سبيل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وزيادة معدل التبادل البيئي العربي في مجال التجارة الزراعية.

تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وخاصة في الأرياف وفي الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة كالسودان مثلاً، وكذا الاهتمام بالتصنيع الغذائي، وذلك من خلال منح القروض بفوائد منخفضة، مع فترات سداد مريحة لإقامة المشاريع الزراعية الضرورية وفق دراسات علمية متخصصة تخضع لمعايير دراسة الجدوى الاقتصادية.

الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الزراعية وخاصة الثروة المائية التي تعاني من الندرة في معظم الدول العربية عاماً بعد عام، وذلك بتشجيع وترقية البحوث العلمية الزراعية، والاستفادة من خبرات الدول الزراعية في هذا المجال.

الاستمرار في مشاركة الدول العربية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية وذلك بعد التنسيق بين مختلف الدول العربية الأعضاء في المنظمة لتشكيل كتلة تفاوضية واحدة تشكل قوة ضغط داخل المفاوضات التجارية، مع تدعيم لجان التفاوض بخبرات زراعية أكثر خبرة وممارسة وقدرة على تحديد المواقف وتقييم الآثار.

المراجع والهوامش:

- 1- جمال طقطق محمد، الأمن الغذائي العربي في ظل العولمة الاقتصادية (الواقع والآفاق)، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة والإبداع، استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، الأردن، جامعة فيلادلفيا، 16.15 مارس 2005، ص 06.
- 2- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص 43.

3- عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2003، ص 65.

4- Ministère de L'agriculture, L'agriculture dans L'économie Nationale, 2000, P 8.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006 ، مرجع سابق، ص 44.

6- نواصري محتار، واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2003، ص 33.

7- محمد جمال طقطق، مرجع سابق، ص 07.

8-

www.aljazeera.net/NR/exeres/7377D39EA9FE46CE92EA10242A93E7AA.htm, le12/03/2007.

9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006 ، مرجع سابق، ص 45.

10- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، ص 06.

11- المرجع السابق، ص 47.

12- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، الفصل الثالث، القطاع الزراعي، ص 43.

13- بلالطة مبارك، بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين تنوع الإمكانيات وبطء الإصلاحات، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: إشكالية النمو الاقتصادي لبلدان الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا، الجزائر، 14 و 15 نوفمبر، 2005، ص 197.

14- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2005، الخرطوم 2005، ص 10.

15- أولاد العيد سعد وآخرون، توطين الأموال العربية المهاجرة: نحو رؤية جديدة لسوق مالية عربية، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق"، جامعة الأغواط،

17- 19 أبريل 2007، ص 259.

16- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 24، الخرطوم 2004، ص 82.

- 17- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2005، الخرطوم 2005، ص.15
- 18- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2005، الخرطوم 2005، ص.15.
- 19، 20 - المرجع السابق، ص.16
- 21- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، مرجع سابق، ص 51.
- 22- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2005، مرجع سابق، ص.17
- 23- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، مرجع سابق، ص 12.
- 24- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، مرجع سابق، ص 51.
- 25- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، مرجع سابق، ص 50.
- 26- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، الخرطوم، ديسمبر 2002، ص 18.
- 27- عبيدات محمد، التسويق الزراعي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص 121.
- 28- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، مرجع سابق، ص.41
- 29- المرجع السابق، ص.53
- 30- المرجع السابق، ص.58
- 31- المرجع السابق، ص.55.
- 32- صفوت قابل محمد، الدول النامية والعولمة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003/2004، ص.95
- 33- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، مرجع سابق، ص 59.
- 34- سعود عبد العزيز كابل، أزمة الغذاء العالمية.. الأسباب والحلول والدور المطلوب من السعودية، جريدة الوطن السعودية، العدد: 2809، 08 يونيو 2008.
- 35- أحمد منصور، أزمة الغذاء تنذر بعواقب رهيبية، صحيفة الوطن القطرية، 2008./06/03

36- الأونكتاد، منتدى الدوحة الرفيع المستوى للتجارة والاستثمار، بعض القضايا الرئيسية في التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب، الدوحة، قطر، 5-6 ديسمبر، 2004، ص 10.